أنباء لبنانية

الاتحاد العمالي العام يدعو للإضراب العام من الأربعاء المقبل كبداية لسلسلة احتجاجات بوجه رفع الدعم

عون تسلّم من الحريري تشكيلة من 18 وزيراً وسلّمه «طرحاً متكاملاً»

الرئيس العماد ميشال عون مستقبلا الرئيس المكلف سعد الحريري في بعبدا (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر

عاد رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري الى بعبدا أمس بناء على موعد مسبق مع رئيس الجمهورية ميشال عون، متأبطا الأمل بالوصول مع «شريكه» الكامل في تأليف الحكومة، كما يقول التيار الوطني الحر، الى حل مرض يسرع في ولادة الحكومة.

وبعد لقائه بالرئيس ميشال عون، قال الرئيس المكلف: قدمت تشكيلة حكومية من 18 وزيرا من أصحاب الاختصاص لفخامة الرئيس، ووعدني انه سيدرس التشكيلة، وسنعود ونلتقي، والأمل كبير بتشكيل الحكومة لإعادة إعمار بيروت والثقة للبنانيين عبر تحقيق الإصلاحات.. والأجواء ايجابية. ومن جهتها، أعلنت الرئاسة أن عون تسلم من الحريري (تشكيلة حكومية من 18 وزيراً وسلمه طرحا متكاملا حول التشكيلة المقترحة).

في لقاء الاثنين الماضي، وافق الرئيس عون على حكومة من 18 وزيرا، وفق رؤية الحريري، في المقابل بقيت عقدة تسمية الوزراء، عون يريد تسمية 7 وزراء مسيحيين من أصل 9، والحريري يريده ان يسمي 6 وزراء فقط، مع عدم الممانعة في تسمية ضمنها وزير الطاقة، الذي يشترط الحريري موافقته عليه.

محور الإشكالية الظاهر على الأقل، هو الثلث المعطل، فإصرار عون على تسمية 7 وزراء مسيحيين، غايته ضمان وجود «الثلث المعطل» له داخل مجلس الوزراء، بحيث يستطيع من خلاله تعطيل الحكومة وحتى دفعها للاستقالة اذا ما سارت الرياح بعكس مشتهى سفن الصهر جبران باسيل الرئاسية، والتي رمتها العقوبات الأميركية على شاطئ النسيان.

ورصدت ضغوط فرنسية على الرئيس المكلف قبل توجهه الى بعبدا لتسهيل العبور الى الحكومة، في وقت ظهرت اشارات روسية داعمة في هذا الاتجاه.

في غضون ذلك، ظهرت علامات «ورم» غير حميد على سطح العلاقات السياسية بين رئاسة الجمهورية، والى جانبها حكومة تصريف الأعمال والتيار الوطني الحر، ورئاسة مجلس النواب في عين التينة ومعها، ضمنا أو جهرا، الرئيس المكلف، ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط.

والمصدر المباشر لهذا الورم قيروس الفساد، ومسرح المواجهة هو ملفاته التي باتت تشكل الخبز اليومي لمحطات التلفزة، مدعومة بمعلومات جهات غامضة، بعضها يعتبرها دولية دأبها كشف المنظومة الحاكمة في لبنان، والبعض الآخر يعتقد ان «دود الخل منه وفيه»، وكما يظهر عندما ينكشف الفساد، يتولى الفاسدون كشف بعضهم بعضا.

القصة بدأت عندما طرح الرئيس عون اقتراح «التدقيق الجنائي» على حكومة تسيير الاعمال حسان دياب التي سارعت الى تبني الأمر، لكن وزير المال غازي وزني اعتذر عن عرض الاقتراح على مجلس الوزراء بداعي ان «مرجعيتي السياسية لا توافق».

هذا الموقف لفت الأنظار الى رئاسة مجلس النواب والفساد الذي تعيشه في التوظيف والهدر، علما ان «التدقيق» كان يستهدف حاكمية مصرف لبنان بصورة خاصة، وكانت رسالة من رئيس الجمهورية الى مجلس النواب بعد انسحاب شركة «الفاريز ومارسال» من عقد التدقيق لتعذر حصولها على المستندات، ثم كان رد رئيس المجلس بتعميم التدقيق الجنائي على كل المؤسسات والادارات.

وبعد إحالة القائد السابق للجيش العماد جان قهوجي وسبعة من كبار ضباط قيادته السابقين مع اقرانهم من ضباط الامن الداخلي ومنهم محسوبون على «حركة امل» إلى القضاء بجرم الإثراء غير المشروع، بدأ العديد من كبار الموظفين الفاسدين، حاليين وسابقين، يتحسسون لحاهم، حتى وصل الموس الى ذقن وزير الخارجية الأسبق جبران باسيل، هذا قبل الوصول الى «عش العقرب» في وزارة الطاقة، حيث تبين ان فريقا ثالثا يتولى ضخ المعلومات في أثير الشاشات.

ويبدو أن قانون الإثراء غير المشروع المعدل تحول إلى سلاح بتار في يد الفريق الرئاسي، المتمسك بوزارة العدل وغيرها في هيئة القضايا والتشريع، التي تحولت بموجب التعديل إلى نيابة عامة، تدعي وترسل المدعى عليهم إلى قضاة التحقيق، وأمام التلكؤ الظاهر في المسارات القضائية، استدعى الرئيس ميشال عون مجلس القضاء الاعلى إليه الاثنين الماضي وحثهم على ممارسة القضاء دوره.

الرئيس نبيه بري التقط الاشارة، وكان التعليق الذي صدر عن قناة «إن بي إن» التابعة لـ «حركة أمل» كالقشة التي قصمت ظهر البعير.

وقالت «القناة الأملية»: فخامة الرئيس دعا إلى تفعيل العمل القضائي، وعدم التأثر بحملات تستهدف قضاة، هنا لا خلاف، الخلاف يكمن في الصيف والشتاء تحت سقف واحد، ولأن العدل اساس كل عهد، نسأل: من يا فخامة الرئيس عطّل التشكيلات القضائية، وما الأسباب الخفية لهذا التعطيل؟ إن خطوتكم بوقف التشكيلات لم تفاجئ احدا، لأنها كانت متوقعة، اما اليوم فالعجب كل العجب، من يتحدث بلغة التحريض، فيما هو نفسه من سطر مضبطة إعدام القضاء.

ونقلا عن «مصادر متابعة»، قالت «إن بي إن» ان استياء فرنسيا كبيرا من رئيس الجمهورية لتعطيله عملية تشكيل الحكومة، رغم كل التسهيلات التي قدمها سعد الحريري.

وفي معلومات «الأنباء» ان ثمة ما هو أخطر بين بعبدا وعين التينة، انه «ترشيد» الدعم للأدوية والمواد الغذائية والمحروقات التي يناقشها دياب ووزراؤه، مع الامتناع عن اتخاذ القرار، والاصرار على الاكتفاء بتوصية، بداعي عدم الوقوع في الخطأ الدستوري.

واقع الحال ان دياب لا يريد ان يتحمل هذا الوزر، ويبدو ان المطلوب تحميله الى مجلس النواب، مع غياب الحكومة البديلة، ومن هنا كان إلغاء بري لاجتماع اللجان النيابية أمس، حتى لا توجه التوصية بالترشيد إليها، وتصيب الكرة مرمى رئيس المجلس.

وقد اعلن رئيس الاتحاد العمالي العام بشارة الاسمر الاضراب العام اعتبارا من الاربعاء 16 الجاري كبداية لسلسة احتجاجات بوجه رفع الدعم.

الوكالة الجامعية للفرنكوفونية ترصد مليون يورو لدعم التعليم في لبنان

خلبوس أثناء مؤتمره الصحافي

بيروت ـ جويل رياشي

يختتم عميد الوكالة الجامعية للفرنكوفونية البروفيسور سليم خلبوس زيارته للبنان اليوم بعد ثلاثة أيام عمل مكثفة في ربوع بلاد الأرز، حيث أعلن خطة الوكالة لدعم لبنان بمبلغ يزيد عن مليون يورو مخصصة لدعم جودة التعليم والتأهيل للمعلمين، الانتقال السلس الى الرقمنة، زيادة المخصصات لطلاب الدكتوراه، والمشاريع البحثية.

وردا على الصحافيين في المؤتمر الصحافي الذي عقده عقب لقائه رئيس الجمهورية العماد ميشال عون عن كيفية توزيع المبلغ المخصص للدعم ووفق أي أولويات على الجامعات في لبنان التي تعاني صعوبات في الحصول على العملات الأجنبية، قال: «نحن لا نحل مكان الدولة، نحن منظمة دولية تواكب الجهات الرسمية في قطاع التعليم العالي».

وشدد خلبوس على أن «الوكالة التي تضع التضامن في قلب قيمها التأسيسية، قررت حشد كافة جهودها لمساعدة مؤسساتها الأعضاء، أي الجامعات، في سعيها الحثيث للصمود والمشاركة، بمساهمة خاصة استثنائية، في إطار الحركة الدولية المتضامنة مع لبنان»، لافتا الى أن «دعمها يأتي على شكل خطة خاصة لمساعدة لبنان وقد تم البدء بتنفيذها. وهي من المرات النادرة التي تعمد فيها الوكالة التي ستحتفل في العام 2021 بالذكرى الستين لتأسيسها، إلى حشد كامل إمكاناتها لمساعدة بلد ما».

وتقضي هذه الخطة، في إطار نهج شامل، بتوفير الدعم اللازم للقطاع التعليمي بكامله، من التعليم الأساسي والثانوي إلى البحث العلمي.

وتأتي هذه الخطة لتتكامل مع الأنشطة والمشاريع التي تضطلع بها الوكالة الجامعية للفرنكوفونية في لبنان والتي هي قيد التنفيذ. وقد تم التشاور مع السلطات التربوية والعلمية في لبنان لتحديد بعض عناصر هذه الخطة التي ترمي إلى دمج مبادرات مختلفة لمشاريع وبرامج جديدة:

ـ دعم جودة التعليم والتأهيل المهني للمعلمين وللتدريب عن بعد لصالح القطاع العام في المرحلتين الابتدائية والثانوية، وذلك بالتعاون، في بعض الأحيان، مع المنظمة الدولية للفرنكوفونية وبدعم من الوكالة الفرنسية للتنمية.

ـ زيادة المخصصات التي تقدمها الوكالة الجامعية للفرنكوفونية لطلاب الدكتوراه من خلال مضاعفة المنحة التي يحصلون عليها لتمويل التنقلات الضرورية لإتمام أبحاثهم ودراستهم.

ـ دعم جديد من الوكالة لمشاريع بحثية ذات أثر وطني يجمع بين دعم البحث والحركية لطلاب الدكتوراه، لمعالجة الأزمة الحاصلة وضمان صمود واستمرار النظام العلمي الوطني. وتهدف هذه المشاريع إلى المساهمة في تحليل وتقييم أثر هذه الأزمة على مختلف الصعد ومنها الإنسانية، والاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية والصحية واقتراح آليات من شأنها الحد من مواطن الضعف وتعزيز الصمود اللبناني من مختلف الجوانب، دراسات وتحاليل التأثيرات المرتبطة بالأزمات (البيئة، الصحة، الاقتصاد، الاجتماع)، دعم علمي لإدارة الأزمات والكوارث الطبيعية، أدوات الأنظمة وقدرتها على التكيف في مواجهة الأزمات، الحفاظ على التراث الثقافي، إدارة الأنظمة البيئية المعرضة للخطر (الساحلية والغابات ...).

أنباء سورية

الجامعة العربية تدين «الهجمة المسعورة»

قوات الاحتلال تعتدي على أهالي الجولان خلال احتجاجاتهم على إقامة «مراوح عملاقة» في أراضيهم

مراوح اقامها الاحتلال الاسرائيلي في الجولان المحتل

وكالات: أصيب مواطنون سوريون في الجولان المحتل أمس، خلال محاولة قوات الاحتلال الإسرائيلي تفريق احتجاجات نظموها ضد مشروع «المراوح العملاقة» الإسرائيلي.

وقالت مواقع محلية إن الاحتجاجات انطلقت بعد دعوات وجهها ناشطون لإضراب عام أمس، رفضا لمشروع «المراوح» الذي تنفذه إسرائيل في الجولان المحتل.

وقالت وكالة الأنباء السورية الرسمية «سانا»، إن 20 شخصا أصيبوا في المظاهرات.

وأظهرت تسجيلات مصورة تناقلها ناشطون عبر وسائل التواصل الاجتماعي، إصابات في صفوف المتظاهرين، وجنود لقوات الاحتلال الإسرائيلي.

وذكرت «سانا» أن قوات الاحتلال أغلقت مداخل قرى الجولان لمنع وصول الأهالي إلى أراضيهم الزراعية، وهي الأراضي التي تحاول إسرائيل إقامة مراوح عملاقة فيها.

وهذه المظاهرة الاحتجاجية هي الثانية خلال أسبوع، إذ سبق لأهالي قرية مجدل شمس أن تظاهروا الاثنين الماضي للغرض ذاته.

ويتمركز المشروع على الأراضي الخاصة بالسكان السوريين في بلدات مجدل شمس، مسعدة، بقعاثا، ويبعد كيلومترا ونصف عن بلدة عين قنية، وتسعى إسرائيل من خلاله إقامة 25 مروحة، لإنتاج الطاقة الكهربائية.

وأقرت الحكومة الإسرائيلية المشروع في 19 من يناير الماضي، ووفقا للمخطط، سيقام المشروع على مساحة كلية تعادل 3674 دونما من أراضي أهالي الجولان.

وحذرت 17 منظمة حقوقية من تنفيذ الاحتلال الإسرائيلي 25 مروحة لإنتاج الطاقة الكهربائية في الجولان السوري المحتل، مع ما سيشكله من آثار خطيرة على السوريين هناك، داعية المجتمع الدولي لثنيه عن فعلته.

وجاء في بيان وقعت عليه المنظمات، في أبريل الماضي، أن سلطات الاحتلال أقرت المشروع رغم مئات الاعتراضات التي تقدمت بها مؤسسات زراعية وأهالي المنطقة، الذين طالبوا بإلغائه بأغلبية ساحقة.

وأوضح البيان أن المشروع سيفضي، في حال تنفيذه، إلى تدمير جزء مهم من الاقتصاد الزراعي التقليدي المتمثل بزراعة الأشجار المثمرة، وخاصة الكرز.

وأدانت جامعة الدول العربية، بأشد العبارات هجمة الجيش الإسرائيلي «المسعورة» على أبناء الجولان السوري العربي المحتل، وما تعرضوا له أمس من قمع وتنكيل بالغ القسوة، وهم يتصدون لإجراءات جيش الاحتلال في مصادرة أراضيهم، وزرع المستوطنات والتوربينات الهوائية في أراضيهم الزراعية، ما أدى إلى سقوط عشرات الإصابات والاعتقالات في صفوفهم.

وقال د. سعيد أبو علي الأمين العام المساعد رئيس قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة بجامعة الدول العربية، في تصريح له، إن هذه الممارسات القمعية لسلطات الاحتلال الإسرائيلي تأتي في نطاق السياسات الممنهجة والإرهاب الرسمي المنظم الذي تمارسه في الجولان والأراضي الفلسطينية المحتلة لمواصلة فرض الأمر الواقع القسري للاستيطان والضم والتهويد.

وحمل د. أبو علي، المجتمع الدولي ومنظماته المعنية مسؤولية خاصة في التصدي لهذه الانتهاكات، مؤكدا ضرورة العمل على توفير الحماية الدولية اللازمة وإنهاء الاحتلال للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة.

وشدد على دعم الجامعة العربية الكامل لنضال الشعب الفلسطيني وهو يتصدى للاحتلال الإسرائيلي ويتمسك بأرضه وهويته وعروبته وحقوقه المشروعة، مشيرا إلى أن هذه الانتهاكات الجسيمة المتواصلة للاحتلال الإسرائيلي مخالفة لمبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية سواء كانت في الجولان أو في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وكانت الإدارة الأميركية قد اعترفت العام الماضي، في خطوة أثارت جدلا واسعا، بالسيادة الإسرائيلية على الجولان السوري المحتل.

البرهان يلغي قرار إعفاء السوريين من الحصول على تأشيرة لدخول السودان

وكالات: أصدر رئيس مجلس السيادة الانتقالي في السودان، الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان، قرارا يلزم المواطنين السوريين بضرورة الحصول على تأشيرة مسبقة لدخول الأراضي السودانية، ما يلغي قرارا جمهوريا سابقا أعفى السوريين من تأشيرة الدخول.

وجاء في بيان مقتضب صادر عن وزارة الداخلية السودانية، نشرته عبر حسابها على تويتر أمس: «أصدر رئيس مجلس السيادة الانتقالي عبدالفتاح البرهان قرارا بالرقم 520 لسنة 2020، يلغي بموجبه القرار الجمهوري رقم 179 لسنة 2001، الذي يقضي بإعفاء تأشيرة الدخول للسوريين».

ووجه وزير الداخلية السوداني، الفريق أول الطريفي إدريس دفع الله، حسب البيان، «الجهات ذات الصلة باتخاذ الإجراءات الإدارية والفنية اللازمة لجعل القرار موضع التنفيذ».

ووفقا لقرار رئيس المجلس السيادي، يتوجب على السوريين الحصول على تأشيرة دخول مسبقة لدخول السودان عبر القنوات الرسمية (السفارات والقنصليات السودانية).

وكان الرئيس السوداني السابق، عمر البشير قد أصدر، في 2001، قرارا جمهوريا أعفى بموجبه المواطنين السوريين من تأشيرة الدخول إلى السودان.

اختفاء 500 طن من القمح من حمولة باخرة في ميناء اللاذقية

وكالات: كشفت «مؤسسة النقل البحري» في الحكومة السورية عن وجود نقص في حمولة باخرة من القمح في مرفأ التفريغ باللاذقية. وقال مدير عام المؤسسة، حسن محلا، تعرضت حمولة الباخرة «سورية» إلى نقص واضح في حمولتها، في نوفمبر الماضي، متهما المورد لمصلحة «المؤسسة العامة للحبوب» والوكيل البحري المكلف بتسيير أمور الباخرة عند عملية التفريغ، بحسب ما نقلته صحيفة «البعث» الحكومية.

وبحسب وثائق اطلعت عليها الصحيفة، فإن كمية القمح الناقصة وصلت إلى 490 طنا، لافتة إلى أن الباخرة «سورية» بدأت، بتاريخ 22 نوفمبر، بإفراغ حمولتها من مادة القمح البالغة نحو 11,5 ألف طن.

وأوردت الصحيفة تفاصيل نقص الكمية في الباخرة، مبينة أنه سحبت كمية 7,853 طنا من حمولة الباخرة مباشرة، وذلك عبر عنابرها إلى السيارات الشاحنة، كما سحبت كمية 3,155 طنا عبر القطار من حمولة الباخرة، ليصل مجموع النقص الحاصل إلى حدود 490 طنا.

وبحسب محضر الضبط «29» الصادر عن إحدى الجهات البحرية، جرت عملية التفريغ بحضور الوكيل البحري وأصحاب العلاقة، مبينا أن الخلل قد يكون في عملية التفريغ للسيارات الشاحنة.

وتحدثت الصحيفة عن تقاذف الاتهامات بين الناقل والوكيل البحري والمورد بسرقة الكميات الكبيرة من مادة القمح المورد في المرفأ.

من جهته، أوضح مدير التجارة الخارجية في «المؤسسة السورية للحبوب»، نذير ضبيان، أن نسبة التسامح بالنقص أصبحت 1٪ منذ بداية العام الحالي بعد أن كانت 1,5٪، مؤكدا أن أغلبية التوريدات للعام الحالي حدث بها نقص في أثناء التفريغ، ولكن ضمن نسب التسامح المعمول بها.

يأتي ذلك، فيما تعاني المناطق الواقعة تحت سيطرة النظام من أزمة نقص مادة القمح، في حين طرحت الحكومة السورية عبر «المؤسسة السورية لتجارة وتصنيع الحبوب»، في العام الحالي، أربع مناقصات لشراء القمح.

ورغم تعدد المناقصات، فإن أزمة الخبز مازالت موجودة، حيث دعا وزير الزراعة محمد حسان قطنا، السوريين إلى الاعتماد على أنفسهم وخبز خبزهم بأيديهم وعدم انتظار خبز الحكومة لتأمينه.